## الطبطبائي يقترح إنشاء عدد من الشركات الجديدة

تقدم النائب وليد الطبطبائي باقتراح لانشاء عدد من الشركات الجديدة وهي :الشركة الكويتية لصناعة المعادن الفلزية.والشركة الكويتية للصناعات الغذائية والشركة الكويتية للصناعات المعدنية والشركة الكويتية للمحفزات الكيميائية.

«التشريعية» تصوت على رفع الحصانة عن المرداس والحربش والفضل

# القطار البرلماني ينطلق بـ 5 لجان.. اليوم

◆ «الداخلية والدفاع» تناقش اقتراحات تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديل قانون الجنسية الكويتية

◆ «الميزانيات» تناقش الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية العربية

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني اليوم باجتماع 5 لجان، وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عدة طلبات لرفع الحصانة منها طلب رفع الحصانة النيابية عن العضو د. جمعان الحربش،في القضية رقم (906–2016) حصر نيابة شؤون الاعلام – 786–2016جنح المباحث الالكترونية. ومناقشة طلب رفع الحصانة النيابية عن العضوين د. جمعان الحربش، نايف المرداس في القضية رقم (10–2013) حصر أمن الدولة (8–2013جنايات أمن الدولة). ومناقشة طلب الإذن برفع الحصانة عن العضو أحمد الفضل، في الجنحة رقم (156––2015 جنح السلام 201–2017 مستأنف).

وتناقش اللجنة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. ومناقشة الاقتراح بقانون في شأن تنظيم حق الاطلاع. ومناقشة الاقتراح بقانون بشأن تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

وتجتمع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع لمناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة. ومناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية. ومناقشة الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2017–2018. ومناقشة الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

بحضور ممثلين عن كل من :– وزارة المالية.– ديوان المحاسبة.– جهاز المراقبين الماليين.– ديوان الخدمة المدنية.– الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وتجتمع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لاستكمال مناقشة الاقتراحات برغبة والتي ورد عليها ردود من الحكومة. واستكمال مناقشة الاقتراح بقانون بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت. واستكمال مناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

وتناقش لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل الاقتراحات بقوانين في شأن التعديل على بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة.

بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنها.

خلف دميثير

سعد الخنفور

«الميزانيات» انتقدت عدم تحصيل الهيئة مبالغ كبيرة تخص إيجارات القسائم

## عبد الصمد: «الصناعة» وقعت عقدا بـ 2.5 مليون دينار لتوفير عمالة غير كويتية

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. واضاف : تبين انه لا زالت إدارة التدقيق الداخلي لا تتبع أعلى سلطة إشرافية (مجلس الإدارة) كما نص قرار مجلس الوزراء؛ وعدم مناسبة مؤهلات موظفيها مع الهدف من إنشائها.

بالإضافة إلى خلل في المتابعة الميدانية وشيوع المسؤولية وإدخال البيانات في النظم الآلية للمواقع الخاضعة لإشرافها وتفاوت مدد الكشف على تلك المواقع لسنوات، وأن بعض تقارير المفتشين الميدانيين تكون لصالح المستثمرين، وأن الهيئة لازالت بطيئة في تصويب الملاحظات التي سجلتها الجهات الرقابية.

وأبدت اللجنة اعتراضها على قيام الهيئة بتوقيع عقد لمدة 3 سنوات وبقيمة تقارب الـ 2.5 مليون دينار مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لـ 181 وظيفة ومنها تخصصات جامعية كالمحاسبة والحقوق وتقنية المعلومات؛ في حين أنها لا تسعى منذ سنوات بشكل جاد لشغل وظائفها الشاغرة للكويتيين والتي وصلت إلى 166 وظيفة في آخر حساب ختامي، وهو أمر لاحظته اللجنة بخصوص كثير من الجهات الحكومية التي لا تسعى لاستقطاب الكويتيين وتقوم بإبرام عقود لتوفير تخصصات وظيفية موجودة بكثرة في العنصر الوطني.

وتابع : ولابد من إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح الناتج من نسبة تمثيل القطاع الخاص ليكون أكثر حيادية واستقلالية في اتخاذ قراراته؛ لاسيما وأن هناك قصورا في تنفيذ مشروعات تطوير أراضي المناطق الصناعية، والتي لو نفذت في مواعيدها المقررة لساهمت في انخفاض أسعار القسائم الصناعية وإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين وخاصة لفئة الشباب.

وزاد : ولابد من تفرغ الهيئة لتنمية النشاط الصناعي، والعمل على نقل الأنشطة غير الصناعية التي تديرها حاليا للجهات الحكومية المختصة بذلك؛ لاسيما وأن ديوان المحاسبة يرى أن هناك عدة أنشطة غير صناعية مسندة للهيئة ولكل منها ملاحظات متعددة وباتت تؤثر عمليا على الغرض من إنشاء الهيئة، كما هو الحال بخصوص سكراب امغرة وما يرتبط به من منازعات قضائية، إضافة إلى عدم وضوح تبعية القسائم الحرفية في فيلكا للهيئة.

ورغم صدور قرارات سحب لعدد من قسائم الصلبوخ بالجريدة الرسمية لعدم التزام أصحابها باللوائح المقررة؛ إلا أن وزارة التجارة والصناعة أوقفت عملية السحب دون الرجوع للهيئة، مع قيام الوزارة بتعديل تلك اللوائح مع ما يشوب هذا التعديل من ثغرات كبيرة على حد وصف ديوان المحاسبة.

كما يلاحظ قيام الهيئة بتخصيص مشروع أحد دراكيل الرمل لإحدى الشركات – التي تتولى تنفيذ بعض مشروعات خطة التنمية لعدد من الجهات الحكومية – رغم أن نشاطها استيراد وتصدير الخضار والفواكه وليس لها علاقة بالإنشاءات !!

وقال عبدالصمد : ولا زال حصر القسائم الصناعية وفق متطلبات الجهات الرقابية غير واضح حسب توصيات اللجنة مما نتج عنه خلل في إحكام الرقابة الميدانية والمالية على القسائم الصناعية وعدم القيام بالكشف الميداني للعديد منها.

عدنان عبد الصمد

أكد أن الواقعة لا يمكن أن تمر مرور الكرام

## الصالح يطالب «الخارجية» بالتحرك رداً على الاعتداء على رجل الإطفاء الكويتي في الأردن

طالب النائب خليل الصالح وزارة الخارجية بتحرك سياسي ودبلوماسي وقانوني ردا على واقعة الاعتداء المهين على رجل الإطفاء الكويتي الذي يدرس في إحدى الأكاديميات في الأردن على أيدي رجال المباحث الأردنية.

وأكد الصالح أن هذه الواقعة لا يمكن أن تمر مرور الكرام، فهي ليست مجرد اعتداء على المواطن أحمد عباس اشكناني، بل هي اعتداء على سمعة وكرامة الكويت، لاسيما في ظل تكرار حوادث الاعتداءات على المواطنين الكويتيين بالأردن.

وأعلن عن تبنيه طلب بتكليف لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لمتابعة الإجراءات الحكومية في هذه القضية التي يجب أن تكون تحت مجهر الرقابة البرلمانية.

واستنكر عدم قيام السفارة الكويتية بدورها لدعم المواطن اشكناني في أعقاب الحادث المشين، مطالبا بتبني القضية المرفوعة منه ضد المعتدين « ونحذر من أي تهاون في هذا الجانب».

وشدد على ضرورة إطلاع المجلس والرأي العام على مجريات التحقيق وصولا الى معاقبة المعتدين عقوبة رادعة على أن يتم وضع استراتيجية جديدة تحمي المواطنين في الخارج، حتى لا تتكرر مثل هذه الأحداث المؤسفة مستقبلا.

وأكد الصالح أن هذه القضية تتطلب إجراءات حازمة وعاجلة محذرا من الاستجابة لأي محاولات لطمطمة القضية.

خليل الصالح

نواب تحت المجهر (4)

خلال تقرير أعده «الصحافة البرلمانية وقطاع الإعلام بالمجلس» للفترة من ديسمبر 2016 إلى فبراير 2017

# الدلال... أولوياته العفو الشامل والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

◆ وجه 10 أسئلة برلمانية إلى وزراء التربية والتعليم العالي والمالية والعدل والتجارة والصناعة والشؤون والنفط والداخلية والخارجية والصحة

◆ تقدم الدلال بـ 15 اقتراحا بقانون وشارك في تقديم طلبي مناقشة حول قضية حلب والايداعات المليونية

◆ يترأس الدلال اللجنة التشريعية وعضو لجنة الأولويات ومقرر اللجنة المشتركة بين المالية والتشريعية

عرض – ربيع سكر

أعدت الأمانة العامة لمجلس الأمة ممثلة في قطاع الإعلام والعلاقات العامة وقسم الصحافة البرلمانية بالمجلس مجموعة من التقارير عن إنجازات النواب التشريعية والرقابية منذ انطلاق اعمال المجلس الحالي في 11 ديسمبر 2016 وحتى 16 فبراير 2017، و«الوسط» تعيد نشر بعض التقارير التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس، مساهمة من «الوسط» في نقل الصورة الحقيقية للاعمال البرلمانية للنواب الى الرأي العام، مما يساعد الناخبين في تقييم أداء نوابهم الذين يمثلونهم في مجلس الأمة.

واليوم ننشر الأعمال والانشطة البرلمانية للنائب ( محمد الدلال ) الذي تقدم بعدد من الأعمال البرلمانية منذ افتتاح الفصل التشريعي الخامس عشر، وأوضح التقرير أن الدلال وجه 10 أسئلة برلمانية الى وزراء التربية والتعليم العالي والمالية والعدل والتجارة والصناعة والشؤون والنفط والداخلية والخارجية والصحة. وتقدم الدلال بـ15 اقتراحا بقانون وشارك في تقديم طلبي مناقشة حول قضية حلب والايداعات المليونية.

ويترأس الدلال اللجنة التشريعية، وعضو لجنة الأولويات وهو مقرر اللجنة المشتركة بين المالية والتشريعية.

وتظهر اعمال الدلال البرلمانية ان أولوياته هي العفو الشامل والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وفي التفاصيل، قال تقرير الصحافة البرلمانية وقطاع الاعلام والعلاقات العامة بالمجلس : تقدم النائب الدلال بـ10 أسئلة برلمانية منها سؤالان إلى وزارة التربية والتعليم عن التقييم الأكاديمي للمدارس الخاصة ومعالجة سلبيات النظام الإداري الحالي. وسؤال واحد إلى كل من وزارة المالية عن استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات، والعدل حول إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد، والتجارة والصناعة عن ظاهرة ارتفاع الأسعار، والشؤون إلغاء أذونات السفر للموظفين المتقاعدينوالنفط عن آليات الخصخصة في القطاع النفطي، والداخلية بخصوص إيقاف السفينة الكويتية (عكاز) في مصر، وأيضا وزارة الخارجية حول إيقاف السفينة الكويتية (عكاز) في مصر، وإلى وزارة الصحة عن ضمان التزام الأطراف المطبقة لمشروع عافية.

وتقدم الدلال بـ15 اقتراحا بقانون حول تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة (يُحرم من الانتخابات كل من صدر بحقه حكم نهائي بالحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات مع التنفيذ) والعفو الشامل عن بعض الجرائم وفق المادة 75 من الدستور (يفرج عن جميع المتهمين في الجرائم المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون)، والتعيين في الوظائف القيادية، وإلغاء قانون البصمة الوراثية، وتطوير الرعاية الصحية، وحقوق المريض، وإنشاء الهيئة العامة للديمقراطية، وتعديل المادة 2 من قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ربات البيوت الكويتيات)، وتعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد. وتضمنت الاقتراحات بقانون إضافة مادة جديدة إلى قانون تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء (لا تسري أحكام هذا القانون على السكن الخاص والجمعيات الاستهلاكية). وتعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (تسري احكام الذمة المالية على عدد من الجهات القضائية وغيرها)، وإنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات، وتعديل قانون الجمعيات التعاونية (يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها يتكون من تسعة أعضاء)، وتعديل قانون الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة. وشارك الدلال في تقديم طلبي مناقشة حول قضية حلب والايداعات المليونية والنائب محمد الدلال هو رئيس اللجنة التشريعية، مقرر اللجنة المشتركة بين المالية والتشريعية وعضو لجنة الأولويات.

### الدلال.. في سطور

الاسم : محمد حسين الدلال
تاريخ الميلاد : 1964
الدائرة الثالثة

عضوية المجلس: فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية، وعضو مجلس 2016 الحالي.

المؤهلات العلمية : حاصل على ماجستير في القانون من بريطانيا

وليسانس حقوق من جامعة الكويت.

المناصب الرسمية التي كان يشغلها :

–عمل وكيل النائب العام ومحاميا في إدارة الفتوى والتشريع سابقا ومحاميا في القطاع الخاص

–حاز على عضوية جمعية المحامين الكويتية وجمعية حقوق الانسان وجمعية حماية المال العام ورابطة الاجتماعيين.

محمد الدلال

علام الكندري

عبد الحكيم السبتي

اعلان الدعوة الى عقد جمعية عمومية عادية لشركة فيرمونت تذكيري لخدمات السياحة والسفر / نزار الصحاف وشركاه (ذ.م.م)

تعلن وزارة التجارة والصناعة لشركاء شركة فيرمونت لخدمات السياحة والسفر / نزار الصحاف وشركاه (ذ.م.م) بالدعوة الى اجتماع الجمعية العمومية طبقا لنص المادة (111) من قانون الشركات رقم 2016/1 وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد الموافق 2017/3/26 بمجمع الوزارات مقر وزارة التجارة والصناعة بلوك 2 الدور الأول غرفة رقم (2128).

ويرجى من جميع الشركاء الحضور بأشخاصهم وفي حال الحضور بالوكالة يتعين أن يكون التوكيل ساري ومتضمن الحضور بالجمعية المنوه عنها في هذا الاعلان على وجه الخصوص.